Original Article مقالة أصيلة

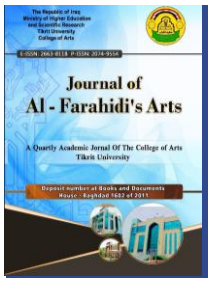

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

Dimensions of Social Organization in Drug Control – An Analytical Study

أبعاد التنظيم الاجتماعي في مكافحة المخدرات - دراسة تحليلية

Lecturer. Dr. Nour Yahya Yousef
Department of Sociology, College of Arts, University of Mosul
Nineveh, Iraq

م. د. نور يحيى يوسف
قسم الاجتماع، كليه الآداب، جامعه الموصل
نينوى، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
24/02/2025	07/04/2025	13/05/2025

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.17.61.18 Vol (17) No (61) May (2025) P (256-269)

ABSTRACT

The phenomenon of drugs is one of the phenomena that constitute a serious social problem that requires addressing it regardless of its level or degree. The evidence for this is that it is the focus of attention of various diverse specializations and receives great attention at all levels. Certainly, paying attention to this phenomenon from various aspects and aspects contributes to treating this scourge that has begun to plague our societies, in a correct and scientific manner that achieves realistic and tangible results. Since our field of specialization is organizational sociology, we decided to treat this phenomenon and approach it from the field of specialization that deals with various organizational aspects that take the form of social units that present specific goals to individuals. Given the importance of these units in the life of the individual and society, they can be linked to various phenomena and problems that appear in society and are concerned with study and research in an attempt to treat these phenomena and identify their causes and eliminate them or at least attempt to mitigate their effects. The phenomenon in question here is the phenomenon of drugs. Based on the above, we conducted this study, which included several topics in which we addressed the theoretical definition of the main concepts of the research, and then we presented the forms of social organization and what their dimensions are in combating drugs, namely the family and organizations. Civil society and the state. Finally, we presented a set of proposals and recommendations to activate the role of social organization in combating drugs.

KEYWORDS

Social Organization, Drugs, Family Planning, Civil Society, State

الملخص

تعد ظاهرة المخدرات احدى الظواهر التي تشكل مشكلة اجتماعية خطيرة تستدعي الوقوف عليها بغض النظر عن مستواها أو درجتها، والدليل على ذلك انها محط انظار مختلف التخصصات المتنوعة وتحظى باهتمام كبير وعلى كافة الاصعدة، وبالتأكيد ان الاهتمام بهذه الظاهرة من جوانب ونواحي مختلف يساهم في معالجة هذه الافة التي باتت تعصف بمجتمعاتنا، بصورة صحيحة وبطريقة علمية تحقق نتائج واقعية وملموسة، ولما كان مجال تخصصنا هو علم الاجتماع التنظيم ارتئينا ان نعالج هذه الظاهرة وتناولها من مجال التخصص الذي يعني بمختلف المظاهر التنظيمية التي تتأخذ شكل وحدات اجتماعية تقدم اهداف معينة للأفراد، ونظراً لأهمية هذه الوحدات في حياة الفرد والمجتمع، فيمكن ربطها بمختلف الظواهر والمشكلات التي تظهر في المجتمع وتعنى بالدراسة والبحث في محاولة لمعالجة تلك الظواهر والوقوف على اسبابها والقضاء عليها او على الاقل محاولة التخفيف من اثارها، والظاهرة المعنية هنا هي ظاهرة المخدرات، بناءاً على ما تقدم قمنا بهذه الدراسة التي تضمنت مباحث عدة تناولنا فيها التعريف النظري للمفاهيم الرئيسية للبحث، ومن ثم عرضنا اشكال التنظيم الاجتماعي وما هي ابعادها في مكافحة المخدرات، وهي الاسرة ومنظمات المجتمع المدني والدولة، واخيراً قدمنا مجموعة من المقترحات والتوصيات من اجل تفعيل دور التنظيم الاجتماعي في مكافحة المخدرات.

الكلمات المفتاحية

التنظيم الاجتماعي، المخدرات، التنظيم الاسري، المجتمع المدني، الدولة

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

مع وجود الانسان وجد التنظيم الاجتماعي Social Organization"، اذ الانسان بطبعه كائن يميل الى التجمع التلقائي مع اقرانه، وكل تجمع بشري ادى الى وضع عدد من القواعد اللازمة لتنظيم عملية المعيشة المشتركة والتي تستقيم بها الحياة الاجتماعية، ومع مرور الوقت ازدادت عدد التنظيمات الاجتماعية، حتى اصبح الانسان ينتمي الى تجمعات منظمة عديدة كالأسرة والمدرسة ودائرة العمل ... الخ، واكبر تنظيم ينتمي اليه الافراد اليوم هو الدولة، واصبحت التنظيمات تحتضن الافراد منذ الولادة حتى الوفاة، حتى تواجه الظروف المتغيرة، والوظائف الجديدة، والنشاطات المستحدثة، التي هي نتاجاً لتعقد الحياة الاجتماعية وتشعبها، اذ تعبر التنظيمات عن حاجات التي تنامت وازدادت كثيراً، مما جعل الانسان بحاجة الى الانتماء للعديد من الاشكال التنظيمية المختلفة بوصفها الاطار المفضل للإشباع حاجات الفرد بعقلانية وفاعلية عالية، وكلما استطاعت تلك التنظيمات من مواجهة حاجات الانسان واشباعها كلما استطاع الانسان من ان يحيا حياة مستقرة وسليمة، لكن عدم قدرة تلك التنظيمات من مواجهة حاجات الانسان واشباعها يعني ظهور العلل الاجتماعية وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع، وظاهرة المخدرات هي احدى تلك الظواهر السلبية الناجمة عن الخلل الذي يصيب عمل التنظيم الاجتماعي للمجتمع وهي حالة الأنومي التي تولد حالة الانفصال عن المجتمع وبحث الافراد عن بدائل غير شرعية تساعدهم على التكيف والاستمرار بالبقاء، وبناء على ما تقدم تناول هذا البحث ابعاد التنظيم الاجتماعي في مكافحة المخدرات باستخدام المنهج الوصفي التحليلي عبر مباحث عدة تضمنها البحث.

المبحث الاول: الإطار النظري للبحث:

أولاً: مشكلة البحث:

لا شك ان المخدرات اليوم تشكل مشكلة يستدعي الامر الوقوف عندها ومواجهتها بكل السبل لما تسببه من اثار وتداعيات خطيرة تطال الفرد والمجتمع على حد سواء فهي تهدم الاسرة وتعصف بالابناء وتسبب في ارتفاع نسبة الجريمة بل انها توقف عجلة المجتمع وتهدد امنه واستقراره وتحول دون تقدمه. وتلعب الجماعات التي تكون المجتمع سواء منها الجماعية الاولية كالأسرة او المؤسسات الرسمية وعلى راس هرمها الدولة او حتى المؤسسات الاهلية المدنية كمنظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في معالجة مشكلة المخدرات من خلال الوظائف والادوار التي تقوم بها تلك التنظيمات، وعلية تنحصر مشكلة الدراسة في السؤال التالي ما هي ابعاد التنظيم الاجتماعي في مكافحة المخدرات؟

ثانياً: أهمية البحث:

ان اهمية هذا البحث تكمن في اهمية المتغيرات التي تناولها ووقعها في المجتمع فالتنظيم الاجتماعي هو بنية المجتمع وعليه فهم الواجبات التي تقع على كاهل هذه البنية وادائها على الوجه الامثل يساعد على تقدم المجتمع ورفع مستوى التنمية فيه وحل الكثير من مشاكله بما فيها مشكلة المخدرات وتداعياتها الخطيرة والمتشعبة.

ثالثا: اهداف البحث:

سعى البحث الى تسليط الضوء على التنظيم الاجتماعي وما يقوم بها من ادوار وذلك للكشف عن الكيفية التي تسهم بها المؤسسات الاجتماعية المختلفة في مكافحة انتشار المخدرات والحد منها، فضلاً عن تقديم جملة من التوصيات والمقترحات تصب في النهوض بعمل تلك المؤسسات لرفع مستوى كفائتها في مواجهة المشكلات الاجتماعية ومنها مشكلة المخدرات.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للبحث:

١- مفهوم التنظيم الاجتماعي:

يشير مصطلح التنظيم الاجتماعي في الكتابات السيسيولوجية إلى المعنى الاجتماعي الواسع للتنظيم والذي نعني به الأساليب التي تضمن انتظام السلوك بالشكل الذي يمكن ملاحظته. ويعرف "روبرت فارس" *"R.faris"* التنظيم الاجتماعي في قاموس العلوم الاجتماعية بأنه: مجموعة العلاقات المتفاعلة وظيفياً بين مجموعة من المكونات (أشخاص أو جماعات)، بحيث يؤدي هذا التفاعل الى ظهور خصائص متميزة، يتسم بها الكل الذي يتألف من أجزاء، لا يتميز بها أي من هذه الأجزاء، ويجعل من هذا الكل حقيقة قائمة بذاتها.[١] وفي مقابل التنظيم الاجتماعي المنبثق عن الأفراد في حياة متقاربة يوجد التنظيم ذات المعنى الأكثر تحديداً، والذي يشير إلى وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة ومتعمدة-أي يكتسب شكلاً رسمياً- لتحقيق أهداف محددة (واضحة وصريحة)، وقد تختلف مسميات هذه الوحدات تستخدم مصطلحات متعددة، مثل منظمة أو مؤسسة أو بيروقراطية أو هيئة إلا إنها جميعاً تحمل معنى التنظيم.[٢] وفي الحقيقة يصعب الفصل المعنى الواسع والضيق للتنظيم الاجتماعي، إذ لا وجود لأحدهما دون الآخر فالوحدة الاجتماعية توفر البيئة الاجتماعية للتنظيم الاجتماعي وفي الوقت ذاته هي ناتجة عن التنظيم الاجتماعي، ومن ناحية أخرى أن التنظيم الاجتماعي هو التعبير الكلي عن الظاهرة التنظيمية التي هي جزء من الظاهرة الاجتماعية، وبالتالي فهو حلقة وصل بين الظاهرتين أي بين المجتمع والوحدة الاجتماعية[٣]، ويكون التنظيم الاجتماعي هو الوعاء الذي يحوي هذه الوحدات ولا يمكن لها أن تتجاوزه ويصبح التنظيم الاجتماعي الخاصية الأساسية لتلك الوحدة الاجتماعية مما يمكنها من العمل المنظم وتحقيق الأهداف التي قامت من اجلها على أفضل وجه، وتكمن أهمية الأهداف في إنها تبرر وجود التنظيم وتنظم معاييره ويتخذ التنظيم أبعاداً بنائية تلاءم تحقيق هذه الأهداف.[٤]إذ يذكر الدكتور صادق الأسود إن التنظيم الاجتماعي يقوم على ثلاث دعائم هي اولاً التميز بين المركز ومن يشغله، وثانيا توزيع السلطة على نحو هرمي، واخيرا توزيع العمل افقياً على افراد المجتمع على شكل وظائف ومهارات فنية مختلفة.[٥] ويضم المجتمع انماطاً مختلفة من التنظيم الاجتماعي تتمايز في الحجم من حيث الاتساع والضيق وتختلف من حيث تعدد الوظائف او اقتصارها على وظيفة واحدة ، الا انه لا يمكن استيعاب كل اشكال التنظيم الاجتماعي في دراسة واحدة، لذا تميل معظم الدراسات إلى تحديد التنظيم الذي ستهتم بدراسته منذ البداية بما يتلاءم مع مشكلة البحث واهدافه.[٦]

والتعريف الإجرائي للتنظيم الاجتماعي في هذه الدراسة هو: التنظيمات او المؤسسات التي ينتمي اليها الافراد سواء بصورة تلقائية كالأسرة أو قصدية كالمجتمع المدني والدولة، وتؤثر تلك الوحدات في الفرد عن طريق الوظائف التي تقوم بها.

٢- مفهوم المخدرات:

المخدرات جمع مخدر، والمخدر جاء من خدر ومصدره التخدير "ويعني الستر.[٧] اذ يدور لفظ الخدر في اللغة العربية حول معاني الضعف، والكسل، والفتور أو الستر.[8]

أما تعريف المخدرات من الناحية العلمية يعرفها العالم "فوجت" بأنها كل مادة تعمل من خلال طبيعتها الكيميائية عندما تدخل الى جسم الكائن الحي على تغيير بناء وظائف هذا الكائن، وتشتمل تلك التغييرات على حالة الحواس والوعي والإدراك، علاوة على الناحية النفسية والسلوكية[٩]. وتعرف أيضا بأنها: مواد طبيعية أو مصنعة، تحتوي على عناصر مخدرة أو مسكنة أو منبهة أو مهلوسة، تستخدم عادة لتحقيق أغراض طبية، وقد تستخدم لأغراض أخرى، بطريقة تؤدي الى تعاطيها أو الإدمان عليها، ما يؤثر سلبا على صحة الفرد والمجتمع، مادياً، واجتماعياً، ومعنوياً وأمنياً[١٠]. أما من الناحية القانونية ورغم اختلاف قانون كل دولة في تناوله لمفهوم المخدرات الا ان من المتعارف عليه ان المخدرات تعرف على انها "كل مادة يترتب على تناولها إنهاك جسم الإنسان، وتؤثر على عقله حتى تكاد تذهب به، وتوصل الى الإدمان الذي تحرمه القوانين الوضعية".[١١] أما اجتماعياً المخدرات هي المواد التي تؤدي بمتعاطيها ومتداولها إلى السلوك الجانح، وهي أيضا حسب المتخصصين

الاجتماعيين، تلك المواد المذهبة للعقل فيأتي مستعملها سلوكا منحرفاً.[١٢] اجرائيا يمكن تعريف المخدرات: بأنها مواد كيمائية يتناولها الانسان لتحسين مزاجه وحالته النفسية ويعتاد عليها ولا يستطيع التوقف عن تناولها بسهولة وهي تسبب اثاراً سلبية على حياته الشخصية والاجتماعية ويلجأ الانسان الى تناولها لأسباب عديدة ويمكن الحد منها عن طريق التنظيم الاجتماعي.

المبحث الثالث: اشكال التنظيم الاجتماعي و ابعادها في مكافحة المخدرات:

أولاً: التنظيم الأسري و أبعاده:

تعتبر الاسرة احدى الاشكال التلقائية للتنظيم الاجتماعي حيث يولد الفرد ويجد نفسه داخل تنظيم يضم الاب والام والابناء لكل منهم دور معين وواجبات محددة، وفي المجتمعات التقليدية يمتد تأثير الاسرة في الابناء الى العشيرة التي تتكون من عدة اسر تنحدر من نسب ودم واحد، ومن عدة عشائر تتكون القبيلة، وتلك الاشكال التنظيمية مازال دورها كبير لا سيما في المجتمعات التقليدية في التأثير على الافراد الذين ينحدرون من نفس العشيرة والقبيلة. وتؤدي الاسرة وظائف عديدة والتنشئة الاجتماعية هي ابرز الوظائف التي يقوم بها التنظيم الاسري، اذ ان الأسرة هي الخلية الأولى التي ينمو فيها الطفل ويتعلم منها عادات وتقاليد وقيم مجتمعه، فيعرف ما هو حلال وما هو حرام وما هو مستحب وما هو مرفوض ومستهجن من قبل الاخرين في المجتمع، اي يتزود بقواعد وانماط السلوك السوي التي تؤهله للتكيف مع المجتمع. فضلاً عن ان رعاية واهتمام الاسرة بأبنائها والحوار الدائم معهم يعمل على اشباع الحاجات المادية والنفسية لهم مما يتيح جو ايجابي للتربية السليمة وتجعل من ابنائها افراداً اسوياء صالحين في المجتمع، وتقل فرص استغلالهم بحجة العوز المادي والعاطفي، وعلى الاسرة ان تساعد ابنائها على مواجهة مشكلاتهم والتوصل الى حلول بشأنها ما يساعد على تجنب الصراعات النفسية التي تدفع الافراد الى تناول المخدرات. ومن باب التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الاسرة يقع على عاتقها توعية وتبصير ابنائها نحو الشرور الموجودة في المجتمع ومنها المخدرات، ويمكن عد هذه الوظيفة للأسرة ضمن الجهود الوقائية المباشرة التي حتى تثمر لابد ان توفر الاسرة لأبنائها الحب والحنان والطمأنينة ما يجعل منها الحضن الدافئ لهم ولا يسمح للسيئين باستغلالهم بدافع الاحتياج العاطفي، ان من الاسس السليمة للتربية الاسرية مراقبة ومتابعة الابناء والتعرف على المحيطين بهم ما يساعد على تجنب مخاطر الادمان، وعليها استغلال وقت فراغهم وترويحهم في برامج ترفيهية كالرياضة والفنون. وتلعب الاسرة دور القدوة في حياة الفرد فللأسرة الاثر البالغ في تكوين شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته، وغالبا ما يقتدي الفرد بسلوكيات والديه ويقلدهما، ففي الاسرة التي يكون فيها ولي الامر تاجر مخدرات او يتعاطى المخدرات قد نرى الابن او حتى البنت فيها تستدرج الى عالم المخدرات وعمل احد افراد الاسرة في المخدرات او تعاطيها سيفتح باباً لأفراد الاسرة الاخرين للتعامل بها. ان غياب وظائف الاسرة يعني ترك الفرد فريسة للأوساط الاجتماعية بدون عون ودخوله في خضم الاتجاهات المتصادمة.[١٣]

ثانياً: التنظيمات المدنية:

يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه: "مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط الحكومة"، إذا تمكن من الوصول إلى مرحلة التمأسس والتنظيم القوي والفعال، بلعب دور الوساطة بين الفرد والدولة القوية المطلقة، فهو إذا مجمل البنى التنظيمية والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة".[١٤] وتسهم منظمات المجتمع المدني بجهود تطوعية، في مجالات الحياة المختلفة، كل على حسب مجال نشاطه، وتقوم بترجمة الاحتياجات المحلية إلى أهداف وخطط عمل قابلة للتنفيذ.[١٥] ومن المؤسسات المدنية التي تنشط في مجال مكافحة المخدرات، الجمعيات المدنية، ووسائل الإعلام. وسوف نتناولها بشيء من التفصيل كلاً حسب دوره في مكافحة المخدرات:

١- الجمعيات المدنية:

تعد الجمعيات المدنية الأهلية جزءاً رئيسي من مؤسسات المجتمع المدني.

فهي مؤسسات مستقلة لا تسعى لتحقيق الربح، وتهدف الى تقديم خدماتها الى المجتمعات المحلية التي تعمل فيها.[١٦] اذ ما يميز هذه الجمعيات بأنها تطوعية، هدفها ليس الربح، مستقلة عن الدولة، تمويلها يكون من الأعضاء أنفسهم أو من قبل أصحاب الجاه والثروة على شكل تبرعات. والجمعية هي عبارة عن تنظيم او وحدة اجتماعية، يؤطرها القانون وتلتئم فيها فعاليات جماعية من أجل تحقيق مشروع مشترك، كما تتميز بتنوعها وحركيتها المتواصلة، وتباين انتشارها الجغرافي، وتعدد قطاعات تدخلها.[١٧] إذ يتسع نطاق نشاطات وعمل الجمعيات، ليشمل العديد من مجالات النشاط العام، وتلجأ هذه الجمعيات إلى عقد الاجتماعات والمؤتمرات بين فترة وأخرى وإجراء اتصالات مع الجهات العليا من أجل تنفيذ أهدافها.

وللجمعيات الدور الفعال للقيام بعملية الوقاية من المخدرات ويبرز ذلك من خلال انشطتها المحلية الموجهة الى فئة الشباب والتي تساعدهم على خلق نوع من قنوات الاتصال مع بعضهم البعض وذلك من اجل التحدث حول ظاهرة المخدرات وآثارها، ومحاولة ايجاد سبل وطرق لمحاربتها من خلال تكثيف الحملات التحسيسية الرامية إلى التحذير من تداعيات المخدرات الصحية والنفسية والمالية عن طريق اعتماد اسلوب ولغة تفهمها وتقتنع بها فئة الشباب المستهدف من اجل ضمان تحقيق النتائج المرجوة، مستهدفة فئة الشباب كونهم الفئة الاكثر عرضة لخطر الادمان. كما ان الجمعيات الاهلية بمقدورها التعاون مع مختلف الفئات المهنية التي بإمكانها العمل في مجال المخدرات، من مربين، وباحثين اجتماعيين، ورجال أمن، ورجال القانون، والاطباء ... والخ، وذلك من اجل اثراء الحوار حول ظاهرة المخدرات، والتأكيد على انها سلوك مرفوض وغير مقبول شرعاً وقانونا واجتماعياً، حيث تعقد الندوات وورش العمل بالتعاون مع المؤسسات الفاعلة والفئات المهنية، وتكثف وتنظم جهود التوعية من خلال الاستعانة بأشخاص مدربين ومؤهلين في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، وتوجه رسائل مباشرة من خلال وسائل الاعلام للتوعية بالمفاهيم الخاطئة واثار المخدرات على الافراد، وتفتح العديد من الجمعيات ابوابها امام افراد المجتمع للدخول الى ميدان العمل التطوعي للوقاية من تعاطي المخدرات بعد تدريبهم للعمل في هذا الميدان، كما يبرز دور الجمعيات في مجال الوقاية من المخدرات من خلال نشر ثقافة شبابية رافضة للمخدرات فضلاً عن توفير المعلومات للمجتمع عن المجهودات المبذولة للوقاية من المخدرات واماكن العلاج والتأهيل والاستشارات الاسرية.[١٨] وقد تحتل تلك الجمعيات دور الوسيط بين المدمنيين ومراكز التأهيل والعلاج من المخدرات اذ قد تتشكل جمعيات متخصصة في مجال مكافحة الادمان على المخدرات تضم ناشطين مهتمين بحالات الادمان على المخدرات تأخذ على عاتقها تقديم المساعدة لهم ومراقبة مراحل علاجهم واشراك فئة المدمنين في مرحلة ما بعد العلاج في نشاطات الجمعيات كوسيلة وقائية لتجنب عودتهم للإدمان ومحاولة تغيير الوصم الاجتماعي او نظرة المجتمع لهم ما يؤدي الى اعادة اندماج المدمنين في مجتمع.

من ناحية اخرى تمتص الجمعيات المدنية الطاقات الشبابية بشكل ايجابي وتستغل وقت فراغهم في اعمال تطوعية خيرية وتذهب بهم بعيداً عن السلوكيات المنحرفة والتجمعات المشبوهة، وهي بهذا تساهم بشكل غير مباشر في مكافحة انتشار المخدرات والادمان عليها، كما وان منظمات المجتمع المدني تحتاج الى عمال وموظفين للعمل لديها وهي بهذا تفتح باباً للاسترزاق الشريف بدلاً من الاتجار والعمل بالمواد الممنوعة.

٢- وسائل الإعلام:

تشتمل وسائل الإعلام على وسائل مقروءة ووسائل غير مقروءة، ونعني

بالوسائل المقروءة: كل ما هو مطبوع بهدف التعميم على جمهور المتلقين مثل الكتاب، المجلة، الجريدة، ...الخ، والتي تمتاز بإمكانية الحفظ، والتناقل، بسهولة، أما الوسائل غير المقروءة فمنها ما يكون مرئية وتشتمل السينما والتلفزيون والتسجيلات المرئية والتي تخاطب حاستي السمع، والبصر، في حين الوسائل المسموعة الإذاعة، والتسجيلات الصوتية، مثالها الاشرطة والاسطوانات.[١٩] وتعني كلمة الإعلام اساسا الإخبار

وتقديم المعلومات، وايصالها إلى طرف آخر هو المتلقي، ويتضح في هذه العملية الإخبارية وجود رسالة إعلامية تتضمن أخبار ومعلومات وأفكار تنقل من المرسل إلى إلى جمهور متلقي ما يترتب على ذلك تفاعل الجمهور وتحركه في كل ما يهمه من أمور تبعاً لما تم نقله من قبل الإعلام إليه. وعندما نتكلم عن الإعلام كجزء من المجتمع المدني فإننا نقصد الإعلام الحر المستقل عن الحكومة، والنزيه الملتزم بقواعد العمل المهني. إن الإعلام في العصر الحديث وسيلة للتطوير وللتنمية، والتثقيف والإرشاد والتعليم والتوعية، ان الاعلام الذي ينقل الحقيقة، ويحارب الفساد، ويراقب الدولة، ويحاسبها، ويشاركها في ايجاد الحلول في المشكلات المستعصية، ويسمع أصوات الفئات المقهورة المتطلعة للنماء والسلام، ويحارب الفقر والعنصرية، ويحق الحقوق، وبذلك يستطيع التخفيف عن كاهل المجتمع وامتصاص غضبه وبالتالي عدم انجرافه الى السلوكيات المنحرفة. من جهة اخرى عن طريق وسائل الإعلام يمكن إبراز الأبعاد السلبية في بعض المفاهيم والسلوكيات وشرح أهمية وكيفية تصحيحها، كما ان الإعلام له قدرة على خلق وعي حقيقي تجاه قضايا المخدرات وكلما تحقق هذا الوعي أصبح وسيلة دفاع لحماية المجتمع منها، فقد أكد الخبراء أن وسائل الإعلام تمتلك قوة هائلة تمكن مستعمليها من التأثير في المجتمع، ويكون ذلك عن طريق حقن مجموعة من الأفكار المرغوب بها، ينتظر منها أن تنتج السلوك المستهدف.[٢٠] كما ان عن طريق الأعمال التي تبثها الأجهزة الإعلامية يمكن نشر المعرفة واكتساب المهارات المختلفة وتوسيع افاق الفرد وإشباع حاجاته الجمالية وإطلاق قدرته على الإبداع فيتمكن الأفراد من أن يعملوا كأعضاء فاعلين في المجتمع وبذلك تتوفر المشاركة النشطة في الحياة العامة.[٢١] من ناحية اخرى يمكن عد وسائل الاعلام وسيلة او اداة من ادوات المجتمع المدني لإنجاز وظيفته في المجتمع، وكلما كان المجتمع المدني قويا، وفعالا، ومشاركا في مجريات الأحداث في المجتمع، كلما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام لتغطية مجمل الفعاليات والأحداث لتكون المؤسسات الإعلامية بذلك منبرا للحوار والنقاش. كما تعمل وسائل الإعلام على تغير الصورة الذهنية السلبية حول مؤسسات المجتمع المدني، كمؤسسات صورية لا يمكنها أن تحقق أهدافها، بانفصالها عن السلطة القائمة، وكأداة لتحقيق المصالح الشخصية والذاتية للقائمين عليها، وعن طريق تقديم صورة حقيقية لنشاط تلك المؤسسات وقياداتها يتفاعل الناس مع ما تقوم به منظمات المجتمع المدني[٢٢]. ما يسهم في انجاح عملها، والوصول الى ما تصبو اليه.

ان التطرق الى الجمعيات المدنية ووسائل الاعلام لا يعني ان مكافحة المخدرات من قبل منظمات المجتمع المدني يقتصر على هذه التكوينات فحسب، بل انها نموذج للكثير من المسميات لمنظمات مختلفة ومتنوعة تنخرط تحت اطار المجتمع المدني تنتهج الدور ذاته اذا ارادت العمل على معالجة ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها، كالنقابات المهنية والعمالية والاحزاب المدنية والاتحادات الأهلية...الخ، ونظراً لتشابه الوظيفة في هذا الجانب، وتجنباً للتكرار ولضيق المساحة ارتئينا الاكتفاء بإعطاء امثلة عن عمل منظمات المجتمع المدني في نطاق مكافحة المخدرات للتكوينات انفة الذكر.

ثالثاً: الدولة ومكافحة المخدرات:

الدولة وسيلة لتنظيم السلوك البشري، وفرض المبادئ السلوكية التي ينبغي ان ينظم الأفراد حياتهم على أساسها، تملك فرض النظام بالقانون والاكراه لضمان طاعتها من الأفراد والجماعات المندرجة تحت ظلها، ويمكن تعريفها بانها ذلك الكيان الجماعي الذي يقوم على الكفاءة والعقلانية والتنظيم تحت إطار مؤسساتي يعرف بـ(دولة القانون).[٢٣] ولتفسير الرؤية الحديثة في معنى الدولة يستخدم مصطلحان: الوظيفية والعملياتية، فالمفهوم الأول يؤكد على "الوظائف" التي تؤديها الدولة لمواطنيها، والمفهوم الثاني يؤكد "العمليات" التي تنفذ بها الدولة الوظائف التي تلتزم بها أمام مواطنيها. وسواء في الوظيفة أو الوسيلة ينصب جهد الدولة على تشخيص المشكلات القائمة في المجتمع، والتماس الحلول لتلافيها وتجاوزها.[٢٤] فالمهمة الأولى للدولة هي التعرف على الحاجات الحقيقية للشعب كأفراد، وجماعات، ووضع الترتيب المناسب لها، عبر السياسة العامة لها، ويشتمل هذا التعرف على ادراك ما هو موجود حاصل، وعلى تصور ما هو متوقع أو محتمل الوقوع، وعلى أساس هذا التعرف يجري تحديد الإمكانيات المتاحة حاليا، أو الواجب اتاحتها مستقبلاً، وتوضع الخطط، وتخترع الوسائل

لتأمين ما هو مطلوب، وفي بعض الأحيان لا يكون المطلوب إيجاد خير بعينه أو تحسين حالة خير موجود، بل تجنب شر داهم، أو ازالة مفسدة قائمة، فإذا توافرت هذه العمليات كلها في تدبير الدولة للخير المشترك كان تدبيرها محكماً، والأحكام في تدبير الدولة، يتطلب شروطا وصفات عدة، من جهة من هم في الدولة، مثل الرأي الصائب، والإخلاص، والإحاطة واتساع الرؤية وتماسكها، والإقدام والاستعداد لبذل الجهد المتواصل، واحترام الأنظمة العامة والعدالة.[٢٥] ويتضح بعد الدولة في مكافحة المخدرات عن طريق الوظائف التي تضطلع بها وعلى النحو الاتي:

١- البعد القانوني:

المقصود بكلمة القانون "مجموعة القواعد العامة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع والتي تكفل الدولة احترامها عند الاقتضاء عن طريق توقيع جزاء على من يخالفها" أكثر القواعد قدرة على تحديد سلوك الأفراد هي القواعد القانونية، اذا انها ملزمة سواء التزم الفرد هذه القواعد طواعية او أجبر على احترامها بمختلف الوسائل. وهدف القانون هو توضيح ما هو المحظور وما هو المباح وما هو الأمر الملزم وما هو ليس ذلك، وما هي وسائل إجبار الأفراد على عدم اتيان المحظور.[٢٦] يمنح القانون الدولة على تحديد سياستها وتتجسد أهداف الدولة في تلك السياسات، ويتم تشريع القواعد المتصلة بالشأن العام بالأساس على قاعدة المصلحة العامة وتقوم الحكومات بتنفيذها.[٢٧] اذ تتدخل الدولة في تقييد أوجه النشاطات المختلفة في المجتمع، والتي تخضع لتشريعها الداخلي، ويعد التشريع قانوناً أي "مجموعة القواعد العامة الملزمة التي تضعها السلطة التشريعية لتنظيم أمر ما" وعلى قمة النظام القانوني يوجد الدستور وكل القواعد القانونية التي تأتي تحته يجب ان لا تخرج عن أحكامه، وينظم الدستور السلطات العامة، ويحدد العلاقة بين اجهزتها المختلفة، ويضع الحدود لكل منها، ويقرر حقوق الأفراد، وينص على الوسائل الأساسية لضمان هذه الحقوق وأعمالها. وتمثل هذه الحقوق قدرة الدولة على تقريرها وتنظيمها وبيان حدودها بواسطة القانون، وعمل الحكومة يجب أن يضل في حدود الأطر الدستورية لا يعدوها والا اتسمت تصرفاته بعدم المشروعية لخروجها على الدستور ، وحتى الجهاز القضائي إذ ينزل حكم القانون على وقائع معينة فيراها اذا كانت متفقة مع الدستور يطبقها أو مخالفة له فيمتنع عن تطبيقها.[٢٨] وعلى القانون ان يضمن المساواة في التعامل مع المواطنين وخضوعهم للقانون، ومن اجل زيادة المصداقية يجب تأصيل النزاهة والشفافية والمساءلة في عملية التطبيق، ويتطلب الإطار القانوني الفعال والعادل أن توضع هذه القوانين موضع التنفيذ. ومن أجل تفادي قدر الإمكان ان لا تبقى القوانين مجرد حبر على ورق يجب أن تكون هناك مشاركة ومشورة للمنتفعين الأساسين وهم المواطنين. فالأطر القانونية ضرورية لإيجاد وضع معيشي مقدماً وأمناً، وبيئة عمل مؤاتيه للمواطنين العاديين وللرواد من رجال الأعمال المستثمرين، ومتى ما أصبح القانون أو تشريع ما غير مواكب لمتطلبات الحياة المتغيرة إذ يشكل حجر عثرة في أن يعيش أفراد المجتمع حياة مستقرة، وغير قادر على تحقيق الهدف الذي وضع من أجله، تطلب الأمر النظر فيه وإحداث تعديل عليه بما يواكب مستجدات الحياة في المجتمع، ويكون ذلك على وفق الخطوات الشرعية التي تقرها الدولة، وذلك لضمان فاعلية الإطار القانوني.[٢٩] فعندما يكون هناك قوانين متعلقة بمنع الاتجار بالمخدرات أو الترويج لها أو تعاطيها واضحة ومعلنة وصريحة ومطبقة على ارض الواقع هذا يعني الحد منها، كما اقرار الدولة لعقوبات صارمة ورادعة بحق المخالفين ومحاسبتهم فعلياً سيثير احساس الخوف لدى الافراد فيمتنعوا عنها. من ناحية اخرى عندما يلتمس المواطنين من خلال معاملاتهم اليومية مراعاة الدولة وحرصها على تحقيق المصلحة العامة للجميع بدون استثناء في قوانينها فأن هذا سيعزز روح المواطنة والانتماء للمجتمع لديهم ويمتنعوا عن القيام بسلوكيات منحرفة ومخالفة قوانين الدولة بل سيبدون تعاوناً مع اجهزة الدولة في الادلاء عن المخالفين لقوانينها. وعندما تصب قوانين الدولة في تحقيق العدالة والمساواة بين الافراد دون تميز او انحياز لفرد او فئة دون اخرى، وتحقيق تقدم المجتمع ورفاهية افراده وتحقيق التنمية المنشودة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والعسكرية والسياسية فهذا يعني توفير بيئة تقل فيها

الاحباطات والازمات يسودها درجات عالية من الاستقرار والاشباع النفسي والاجتماعي فتقل فيها نسبة الافراد الذين يلجؤون الى مواد ممنوعة للتخفيف عن كبتهم ومعاناتهم.

٢- البعد الأمني داخليا وخارجياً:

تقدم الدولة خدمة اساسية مطلوبة على الدوام ألا وهي الخدمة الأمنية، فهي تقدم الحماية لجميع الأفراد الذين يعيشون ضمن حدودها، داخلياً وخارجياً، وهذه الوظيفة هي سبب احتكار الدولة لحق استخدام القوة المسلحة.[٣٠] ويتمثل النظام الدفاعي التقليدي للدولة في الجيش، وترسانة الاسلحة، وتعبئة الموارد الصناعية، وتسخير المعارف العلمية، واحياناً يضم النظام الدفاعي سمة سياسية غير عسكرية تمثل على سبيل المثال في التصدي الدبلوماسي لمحاولات التدخل الخارجية.[٣١] فعلى الدولة ان تضبط حدودها مع دول الجوار وتمنع تهريب المخدرات اليها وتستخدم كل الطرق المشروعة من اجل حماية حدودها والدفاع عن مواطنيها والمقيمين فيها ضد هذه الآفة، وتدخل في معاهدات واتفاقيات دولية تضمن عدم تساهل الدول المجاورة لها مع مهربي وتجار المخدرات وتكفل ملاحقتهم داخل حدودها.

أما فيما يخص البعد الداخلي للأمن فأن اداة الدولة في تحقيق ذلك هو الجهاز الأمني متمثلاً بجهاز الشرطة، والمحاكم والقضاء، فالدولة وسيلة لتنظيم سلطة الإلزام العامة حتى تسود إرادة الحكومة على جميع الإرادات في الظروف العادية وهي في حالة سكون طالما لا يقاوم احد إرادة الحكومة ولكن عندما تتعرض إرادة الحكومة للانتهاك نجدها تقوم بأداء عملها خير قيام.[٣٢] إذ يؤدي عدم تنفيذ القانون أو الخروج عن قواعده من قبل الأفراد والجماعات في المجتمع إلى الاخلال بالنظام ما يتطلب تدخل الدولة بمقتضى القانون لمواجهة المخلين بالنظام. وتتجسد وسائل الإلزام في مؤسسات الشرطة والجيش وغيرها من التشكيلات الأمنية التي تعمل على وفق إطار مؤسساتي بالغ التنظيم وأداء هذه الصنوف الأمنية شرطاً لبقاء الدولة كما انه ضمان لتنفيذ القانون واستتباب الأمن. ومن الضروري أن تسيطر الحكومة على القوات المسلحة بكل صنوفها وتكون السلطة الإجبارية فيها ثابتة وموحدة حتى تنجح الدولة في المحافظة على استتباب الأمن.[٣٣] ولا تسمح للولاءات الفرعية كالأثنية والطائفية والعشائرية التوغل فيها وألا سيسودها الانقسام والفساد وتعلو المصالح الفئوية على المصلحة العامة وبالتالي تفشل الاجهزة الامنية في استتباب الامن والحد من انتشار المخدرات والقدرة على مكافحتها.

وتقييم اجهزة الشرطة أو بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الاخرى في الكثير من الدول ورش وندوات توعوية من اجل تثقيف المواطن بخطورة المخدرات وعواقبها وضرورة التعاون مع جهاز الشرطة للقضاء عليها.

ان الفصل في النزاعات بين الافراد والجماعات ومعاقبة الخارجين عن القانون هي جزء من الوظائف القضائية للدولة والجهاز القضائي الذي يتميز بالحيادية، والاستقلالية، ويمتلك القوة والحماية، والهيمنة على كل الذين يعيشون على أرض الدولة، ويكون نزيهاً ومستقيماً ويمارس من قبل ذوي الاختصاص والخبرة ولا يفسح المجال لتدخلات السياسيين، يكون ذات تاثير فعال في الحد من الجريمة في المجتمع ويكتسب المصداقية وثقة المجتمع ويكون مهاباً ومؤثراً في الافراد.[٣٤] فمن الضروري توفير محاكم عادلة للمتهمين بالمخدرات، وإنشاء السجون الخاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات، وان تكون هذه السجون مزودة بوسائل واساليب لمعالجة المدمنين يتم فيها اختيار موظفين كفؤين فيها، وعدم السماح بوصول المواد المخدرة الى النزلاء، وتوفير برامج للإصلاح المتهمين بالإتجار او الترويج للمخدرات وضمان عدم عودتهم للمخدرات بعد خروجهم من السجن وقضاء محكوميتهم واستخدام برامج الرعاية اللاحقة والذي يراقب المفرج عنهم ويوفر لهم رعاية مادية واجتماعية تسهل اندماجهم في المجتمع وتحول دون عودتهم لارتكاب الجريمة.

٣- البعد الاقتصادي للدولة:

تشمل عناية الدولة بالنواحي الاقتصادية مظاهر عدة، وهي:

١. العناية بالثروة الطبيعية (الظاهرة أو الكامنة) اذ تتولى الدولة استثمارها ، والاستثمار يعني الحماية والمعالجة المناسبة وتحقيق الفائدة منها كبناء سد على نهر أو بناء جسر أو إنشاء مطار أو استحداث حديقة عامة....الخ.[٣٥]

٢. تتولى الدولة تحصيل الإيرادات واستيفاء الحقوق المالية لصالح خزينة الدولة، إذ تمثل النفقات العامة جانباً مهماً في الميزانية العامة للدولة إذ تعد وسيلة إشباع الحاجات العامة، كما أنها الأداة التي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وعلى الدولة أن تختار من بين البدائل المتاحة للإنفاق البديل الذي يحقق أقصى منفعة اجتماعية.[٣٦]

٣. السياسة الاقتصادية: تضع الدولة الخطط والسياسات الاقتصادية على أسس علمية سليمة، وبما يتلاءم مع الظروف والمتغيرات المعاصرة، لتطوير الاقتصاد الوطني، وبناء الصناعات، والتوسع في الإنتاج الزراعي، ولا شك أن التخطيط السليم يحقق استثمار مواردها المتاحة، وتشغيلها على وفق أيسر الطرق وأقلها تكلفة، ويحافظ عليها من إلهدر والضياع.[٣٧] وتحدد الدولة أي القطاعات من الأفضل أن يكون قائدًا للنمو الاقتصادي، وأياً منها يحتاج دعماً من الدولة، وأيها يحقق توظيفاً أعلى.

٤. تشجيع القطاع الخاص ومده بحوافز جديدة، لإنشاء المؤسسات الصناعية والتجارية والفلاحية والخدمية، وهذا يستدعي توفير المناخ الأمني والإطار النظامي (القانوني) والضريبي، ويقتضي توفير ما سمي برأس المال الاجتماعي التحتي، كشق الطرق، وبناء الموانئ، وتوفير الطاقة وغير ذلك من الخدمات الأساسية التي من شأنها أن تشجع المؤسسات الخاصة على ارتياد مجالات إنتاجية جديدة، عن طريق إغرائها بمزايا الوفرات الخارجية.[٣٨]

٥. تنظيم نقاط الضعف في آلية سوق العمل، فعند فشل آلية السوق في دعم التوازن الهيكلي والاقتصادي الكلي تتخذ هيئات الدولة تدابير لمنع البطالة والحد منها-لأن سوق العمل لا يضمن الحق في ذلك، وتنظيم التوزيع الاجتماعي للدخل الذي لا يوفره السوق والحد من التضخم، والحفاظ على العملة الوطنية والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار، وتنظيم انتاج الخدمات والسلع العامة التي لا يوليها القطاع الخاص الاهتمام الواجب، كالاتصالات، والنقل، والزراعة، والتطورات العلمية، والاستثمار في مجالات الصحة والتعليم وتمويل نفقاتها.[٣٩]

٦. بناء شراكات اقتصادية مع الدول الأخرى والعالم الخارجي التي تحقق مصالح الدولة استراتيجيا، كتوقيع المعاهدات، وإقامة المشروعات المشتركة، وضخ الاستثمارات، وتقديم أو الحصول على منح ومساعدات ومن الضروري على الدولة، الحفاظ على هامش مناورة ذي طابع اقتصادي، تكفل به عدم تعرضها لضغوط دولية، أو خارجية، سواء من الدول او مع الفاعلين الآخرين من غير الدول (كالبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي).[٤٠]

تستطيع الدولة من خلال القيام بهذه الوظائف الاقتصادية من النهوض بالمجتمع وتوفير الرفاهية لأفراده مما يقلل من نسبة الجرائم فيه، بينما فشل الدولة في ادارة القطاعات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر وانخفاض المستوى المعاشي وتذبذب العملة الوطنية وانخفاضها امام الدولار تنعكس سلباً على الافراد في المجتمع وتعد عوامل اساسية في ارتفاع نسبة الجرائم في المجتمع ومنها تجارة وتعاطي المخدرات. وزيادة ميزانية الدولة يمكنها بشكل مباشر من الحد من ظاهرة المخدرات حيث تتمكن من تمويل العمليات والبرامج والخطط الخاصة بمكافحة المخدرات وبناء مستشفيات ومراكز تأهيل لمعالجة المدمنين وتوفير احتياجاتها.

٤- البعد الاجتماعي للدولة:

ويمكن ان يلخص في النقاط الاتية:

١. تضطلع الدولة بتسيير نظم الرعاية والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق توزيع عادل لثروات المجتمع، وتوجيه الدعم الاجتماعي للفئات المجتمعية المحتاجة إليها بشكل يؤدي إلى تمكينها وعدم وقوعها فريسة للجريمة. وتشييد مؤسسات اجتماعية مختلفة، كدور الأيتام، والعجزة، ومؤسسات رعاية العاطلين، والمطلقات

وغيرها، إلا أن بعض الدول لاسيما النامية تواجه ظاهرة استشراء الفساد خصوصاً داخل شبكات الرعاية الاجتماعية إذ تذهب عائداتها في جيوب أفراد خارج إطار الفئات الهشة ما يؤدي إلى تبديد الأموال المخصصة لها مع بقاء معاناتها، مما يتطلب تحديث البيانات والتأكد من صحتها بمختلف الوسائل من أجل تحديد الفئات المحتاجة إلى الدعم من حيث الكم والنوع، ما يعمل على ضمان استدامة الرعاية وتحسين مستوى كفاءتها، ويتطلب ذلك أيضاً تحسين وترقية المؤسسات الاجتماعية على الدوام باعتبارها القاعدة الأساسية لإصلاح آليات الحماية والتوزيع.[٤١]

٢. يلعب نظام التعليم دوراً كبيراً في مكافحة الانحراف في المجتمع حيث تعتبر المدرسة والجامعة مؤسسات تنشئة اجتماعية تتولى توجيه وارشاد الافراد نحو السلوك الصحيح الغير ضار بهم وبمجتمعهم، واستغلال طاقاتهم، واستثمار مواهبهم، وتوظيف قدراتهم، في جلب المصالح العامة، والدولة هي المسؤول الرئيسي عن المؤسسات التعليمية متناولة المراحل والمناهج وأساليب الدراسة لتطوير كفاءتها وتوسيع قاعدة المستفيدين منها.[٤٢] بل الضرورة تقتضي توجيه المناهج التعليمية بما يعالج ظاهرة المخدرات. من جهة اخرى تعلب المؤسسات الدينية مثل المساجد ودور العبادة دوراً توعوياً في هذا الجانب عن طريق الخطب الدينية الموحدة التي تطرق الى خطورة المخدرات على الفرد والمجتمع، بل ان تفعيل دور المسجد الخدمي والتربوي والاوقاف بصورة عامة يساهم في الحد من ظاهرة المخدرات.

٣. توفير الامن الصحي: فالصحة الجيدة وضع يبتغيه كل فرد إنساني، ومن شروطه: الغذاء الصالح والكافي، والبيئة السليمة، والمعالجة المناسبة للأمراض، والدولة تستطيع التدخل في تأمين الشروط اللازمة للصحة الجيدة سواء من ناحية التغذية أو من من ناحية توفير البيئة أو من ناحية المداواة والمعالجة، ويتم هذا عن طريق إنشاء وتوزيع المراكز الطبية والمستشفيات التي ينبغي أن توفر كل الخدمات الطبية الكاملة من دون نقصان، اذ تخصص الدول سنوياً تحويلات اجتماعية ضخمة لبرامج الرعاية المكرسة لاجتماعية الدولة عن طريق سياسات (الضمان الاجتماعي، ومجانية التعليم، والصحة، والاسكان، ودعم السلع الأساسية...الخ). هكذا سيتولد لدى الفرد شعور بالارتياح والاطمئنان، وامكانية التطلع إلى المستقبل بأمل وعزم، بعيداً عن العقد والاضطرابات الكابحة لوثبة الحياة وانطلاقها، وبهذا يتحقق الامن بالمفهوم النفسي.[٤٣] وبناء على هذه الوظائف الاجتماعية التي تضطلع بها الدولة يمكن أن يتم الربط والتواصل بين قمة المجتمع وقاعدته، ما يحقق الوحدة والتكافل الاجتماعي الذي ينعكس ايجاباً على المجتمع وانخفاض نسبة الظواهر السلبية فيه ومنها ظاهرة المخدرات.

الخاتمة:

ان نجاح او فشل كل تنظيم في الوصول الى الاهداف المحددة له يعتمد على مدى التنسيق بين التنظيمات الاجتماعية ككل، فعمل كل تنظيم في الحد من المخدرات يعتمد على جهود التنظيمات الاخرى فالأسرة بحاجة الى دولة قوية تساندها وتدعمها حتى تستطيع القيام بوظائفها تجاه الفرد والمجتمع، وتحتاج الى مجتمع مدني يكمل الدور الذي تقوم به ويغطي عنها اذا تعثرت، والمجتمع المدني ايضا يعتمد على مدى نجاح الاسرة في مكافحتها للمخدرات وكلما نجحت جهود الاسرة في الحد من المخدرات كلما كانت الدولة والمجتمع المدني اكثر قدرة على العمل بشكل ايجابي على مكافحة المخدرات. ومن الضروري تغليب الولاء العام عن أي ولاءات خاصة أو فرعية، لان وظائفية الولاء الفرعي تخص فقط أبناء ذلك الولاء وسيكون على حساب الولاء للمجتمع العام، والتالي الضرر بالمصلحة العامة، وحتى يتم النهوض بدور التنظيم الاجتماعي في مكافحة المخدرات جاء هذا البحث بمجموعة من التوصيات بناء على ما تم تناوله في البحث، وهي:

١. تثقيف اولياء الامور بكيفية التعامل مع الابناء وحثهم على استيعابهم واجراء الحوارات البناءة معهم، وتوعيتهم بأهمية دورهم في مكافحة المخدرات وان يكونوا حريصين على حسن تربية الابناء على قواعد اخلاقية موجهة لسلوكياتهم، كذلك دعم مؤسسات المجتمع المدني وحثها على تنفيذ الأعمال الخيرية والإنسانية

٢. تطوير نظام رقابي فعال لمتابعة الأنشطة والمهام التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني. وان تكون هناك قاعدة بيانات متكاملة لمنظمات المجتمع المدني لمعرفة أعدادها والعمل على توسيع برامجها لتشمل مناطق مختلفة، وتوضيح مقراتها الرسمية، وان تكون عناوينها دقيقة لتسهل عملية التواصل معها. ونقترح ان تكون هناك معايير قانونية مؤسسية قيمية واضحة تحدد علاقة المجتمع المدني بالدولة، وبما يسمح بالحصول على الاستشارة والدعم والمساعدات المادية والتعاون البناء والمشاركة الفعلية، ويحقق في الوقت نفسه نوعا من التكافؤ والتوازن بينهما، دون ان تكون العلاقة علاقة تبعية وخضوع. ونقترح الإفادة من تجارب البلدان الغربية في التعامل مع المجتمع المدني ودوره في المجتمع. وبناء قدرات العاملين في منظمات المجتمع المدني من خلال الدراسة الأكاديمية والدورات التدريبية والتأهيلية للارتقاء بمستوى عمل تلك المؤسسات ولتشمل أنشطتها ومشروعاتها قطاعات متنوعة وعلى وفق ما يلبي احتياجات المجتمع،

٣. على وسائل الإعلام ان تضع خططاً وبرامج من أجل رفع وعي المواطن وإعادة بناء شخصيته على أسس صحيحة إذ يكون على دراية بالدور المطلوب منه وما عليه القيام به.

٤. اختيار خطباء المساجد وائمتها وفق معايير معينة كتمتعهم بمهارات ذاتية شخصية مثل اعتماد لغة بسيطة في الحديث تحكمها الوسطية والاعتدال، ويتقنوا فن الإصغاء والحوار، وتمتعهم برباطة الجأش وخلق حسن وحنكة في التواصل مع الآخرين ما يمكنهم التقرب من الناس ويحاكوا عقولهم وقلوبهم،

٥. على الدولة وضع سياسات عامة تتبنى فيها تطوير وتحسين نوعية الخدمات والوظائف التي تختص بها تلك السياسات والمؤسسات المسؤولة عن تقديمها من تعليمية وصحية واقتصادية وأمنية، وتبني خطوات أساسية لتطوير نظم متابعة وتقويم السياسات العامة، بدءا من مرحلة الإعداد، مروراً بمرحلة التنفيذ، وصولاً إلى مرحلة الإنجاز. وتقييم أداء موظفيها بشكل مستمر والأهمام بتطوير كفاءاتهم باستمرار من خلال وضع برامج تدريبية متكاملة ومحاسبة المقصرين والفاسدين وعدم التهاون معهم.

الهوامش:

(١) نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع، دار الشروق، جدة، ١٩٨٠، ص٢٨٤.

(٢) طلعت ابراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة-مصر، ٢٠٠٧، ص٢٢-٢٦.

(٣) محمد حربي حسن، علم المنظمة، مديرية دار الكتب، نينوى-العراق، ١٩٨٩، ص٢٠.

(٤) محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، ط٣، الاسكندرية-مصر، ١٩٨٣، ص ١٢.

(٥) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الارشاد، بغداد-العراق، ١٩٧٣، ص١٦٢.

(٦) محمد علي محمد، مصدر سابق، ص ١٢.

(٧)كمال مصطفى زيدي، المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالمخدرات، مجلة الوقاية والارغنوميا، جامعة الجزائر، العدد(٣)، المجلد(٦) الجزائر، ٢٠١٢، ص١٩.

(8) حسن مصطفى عد المعطي، الادمان اسبابه ونتائجه وعلاجه، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر،٢٠٠٢، ص١٢.

(٩) الهادي علي يوسف بوحمزة، المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات، دار النشر والتوزيع والإعلان، ط١، ليبيا، ٢٠٠٤، ص١٤.

(١٠) محمد جمال مظلوم، الاتجار بالمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، الرياض-المملكة السعودية، ٢٠١٢، ص٧.

(١١) نبيل صقر، جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٦، ص١٥.

(١٢) سوسن شاكر، المخدرات اثارها النفسية والاجتماعية والصحية على الشباب، الشباب الجامعي وافة المخدرات، كنوز المعرفة، ط١، عمان-الاردن، 2008 ، ص1.

(١٣) عيساوة نبيلة وعيساوة وهيبة، جور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التصدي لظاهرة المخدرات، مجلة سيسيولوجيا، العدد(٢)، المجلد(٤)، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٣٢٣-٣٢٤.

(١٤) ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة الآداب، العدد(٩٨)، الجامعة المستنصرية، بغداد-العراق، ٢٠١١، ص٦٩٥

(١٥) عبد الرحمن صوفي عثمان (وآخرون)، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني: الضرورات والمستلزمات، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد(٢)، العدد(٥)، جامعة السلطان قابوس سلطنة عمان، ٢٠١٤، ص٧٩.

(١٦) علي الدباس، دور مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات والنقابات) في تعزيز حق الأفراد بالمشاركة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية الأردن، المركز الوطني لحقوق الإنسان، الأردن، ٢٠١٨، ص١١.

(١٧) إسماعيل بن محمد بن عبدالله نويرة (وآخرون)، دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (١)، العدد(٣)، كلية *العلوم الإنسانية والاجتماعية*-جامعة زيان عآشور، الجلفة-الجزائر ٢٠٢١، ص٦.

(١٨) دريفل سعدة، ، دور الجمعيات في الوقاية من تعاطي المخدرات تمت الزيارة في ٢٠-٥-٢٠٢٤، متاح على: الرابط.

(١٩) بطرس حلاق (وآخرون)، مدخل إلى وسائل الإعلام-إدارة المؤسسات الإعلامية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠٢٠، ص١٣.

(٢٠) عمر إسماعيل حسين، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة، جمهورية العراق-وزارة المالية-الدائرة الاقتصادية، العراق، ٢٠١٣، ص٥-٩.

(٢١) بطرس حلاق (وآخرون)، مدخل إلى وسائل الإعلام-إدارة المؤسسات الإعلامية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠٢٠، ص١٧.

(٢٢) رشيد خضير، وسائل الإعلام والاتصال ودورها في تفعيل وتحسين أداء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد(٤)، العدد(٢)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الشهيد –حمة خضر-الوادي، الجزائر، ٢٠٢١، ص٢٢٠-٢٢١.

(٢٣) أحمد عبد الحفيظ، الدولة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، ٢٠٠١، ص١٣.

(٢٤) محمد جواد رضا، الدولة ودورها الجديد في إعادة الهندسة الاجتماعية، المجلة الثقافية، العدد (٣٣)، الجامعة الأردنية، ١٤١٥هـ، ص٤٩ - ٥٠.

(٢٥) ناصيف نصار، منطق السلطة-مدخل إلى فلسفة الأمر، دار أمواج، ط٢، بيروت-لبنان، ٢٠٠١، ص١١٥.

(٢٦) حسن البحري، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠١٨، ص٢.

(٢٧) محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط٢، بيروت-لبنان، ٢٠١٥، ص١٤٦.

(٢٨) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤، عمان-الأردن، ص٢٨٣.

(٢٩أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر، المجلد(٢٧)، العدد(٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩، ص١٦٦.

(٣٠) ناصيف نصار، مصدر سابق، ص١٢٠.

(٣١) هارولدج لاسكي، الدولة نظرياً وعملياً، ترجمة: علي المولى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط٢، القاهرة-مصر، ٢٠١٣،، ص٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٢.

(٣٤) أحمد عبد الحفيظ، مصدر سابق، ص٢٥.

(٣٥) ناصيف نصار، مصدر سابق، ص١٣٤.

(٣٦) مرزوق بن محمد العشير، وظيفة الدولة الإسلامية في المجال الاجتماعي دراسة تأصيلية وتطبيقية على النظام الأساسي للحكم، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم السياسة الشرعية-المعهد العالي للقضاء -جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦، ص١٣٠-١٣٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص١٤١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٣٩.

(٣٩) الوظائف الاقتصادية للدولة، تمت الزيارة في ٧-٩-٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني: https: //ar.stuklopechat.com.

(٤٠) الوظائف الاقتصادية للدولة، مصدر سابق.

(٤١) شلغوم نعيم، بناء الدولة-الأمة من منظور علاقة الدولة والمجتمع، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤)، العدد(٢)، جامعة الجزائر٣، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢٠٠-٢٢٠.

(٤٢) ناصيف نصار، مصدر سابق، ص١٤٠.

(٤٣) ناصيف نصار، مصدر سابق ، ص١٢٦.

المصادر:

ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤، عمان-الأردن.

محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط٢، بيروت-لبنان، ٢٠١٥.

احمد عبد الحفيظ، الدولة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، ٢٠٠١.

بطرس حلاق (وآخرون)، مدخل إلى وسائل الإعلام-إدارة المؤسسات الإعلامية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠٢٠.

حسن البحري، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠١٨، ص٢.

حسن مصطفى عد المعطي، الادمان اسبابه ونتائجه وعلاجه، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر،٢٠٠٢.

سوسن شاكر، المخدرات اثارها النفسية والاجتماعية والصحية على الشباب، الشباب الجامعي وافة المخدرات، كنوز المعرفة، ط١، عمان-الاردن، ٢٠٠٨.

صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الارشاد، بغداد-العراق، ١٩٧٣.

طلعت ابراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة-مصر، ٢٠٠٧.

علي الدباس، دور مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات والنقابات) في تعزيز حق الأفراد بالمشاركة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية الأردن، المركز الوطني لحقوق الإنسان، الأردن، ٢٠١٨.

محمد جمال مظلوم، الاتجار بالمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، الرياض-المملكة السعودية، ٢٠١٢.

محمد حربي حسن، علم المنظمة، مديرية دار الكتب، نينوى-العراق، ١٩٨٩.

محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، ط٣، الاسكندرية-مصر، ١٩٨٣.

ناصيف نصار، منطق السلطة-مدخل إلى فلسفة الأمر، دار أمواج، ط٢، بيروت-لبنان، ٢٠٠١.

نبيل صقر، جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٦.

نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع، دار الشروق، جدة، ١٩٨٠.

الهادي علي يوسف بوحمزة، المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات، دار النشر والتوزيع والإعلان، ط١، ليبيا، ٢٠٠٤.

هارولدج لاسكي، الدولة نظرياً وعملياً، ترجمة: علي المولى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط٢، القاهرة-مصر، ٢٠١٣.

إسماعيل بين محمد بين عبدالله نويرة (وآخرون)، دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد(١)، العدد(٣)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر ٢٠٢١.

عمر إسماعيل حسين، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة، جمهورية العراق-وزارة المالية-الدائرة الاقتصادية، العراق، ٢٠١٣.

مرزوق بن محمد العشير، وظيفة الدولة الإسلامية في المجال الاجتماعي دراسة تأصيلية وتطبيقية على النظام الأساسي للحكم، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم السياسة الشرعية-المعهد العالي للقضاء -جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.

ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة الآداب، العدد(٩٨)، الجامعة المستنصرية، بغداد-العراق، ٢٠١١.

أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر، المجلد(٢٧)، العدد(٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩.

رشيد خضير، وسائل الإعلام والاتصال ودورها في تفعيل وتحسين أداء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد(٤)، العدد(٢)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الشهيد –حمة خضر-الوادي، الجزائر، ٢٠٢١.

شلغوم نعيم، بناء الدولة-الأمة من منظور علاقة الدولة والمجتمع، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤)، العدد(٢)، جامعة الجزائر٣، الجزائر، ٢٠٢٠.

عبد الرحمن صوفي عثمان (وآخرون)، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني: الضرورات والمستلزمات، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد(٢)، العدد(٥)، جامعة السلطان قابوس سلطنة عمان، ٢٠١٤.

عيساوة نبيلة وعيساوة وهيبة، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التصدي لظاهرة المخدرات، مجلة سيسيولوجيا، العدد(٢، المجلد(٤)، الجزائر، ٢٠٢٠.

كمال مصطفى زبدي، المفاهيم والمصطلحات الخاصة المخدرات، مجلة الوقاية والارغنوميا، جامعة الجزائر، العدد(٣)، المجلد(٦) الجزائر، ٢٠١٢.

محمد جواد رضا، الدولة ودورها الجديد في إعادة الهندسة الاجتماعية، المجلة الثقافية، العدد (٣٣)، الجامعة الأردنية، ١٤١٥هـ

دريفل سعدة، دور الجمعيات في الوقاية من تعاطي المخدرات تمت الزيارة في ٢٠-٥-٢٠٢٤، متاح على الموقع الالكتروني: الرابط.

الوظائف الاقتصادية للدولة، تمت الزيارة في ٧-٩-٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني: https: //ar.stuklopechat.com.

Resources:

Thamer Kamel Mohammed Al-Khazraji, Modern Political Systems and Public Policies - A Contemporary Study in the Strategy of Power Management, Majdalawi Publishing and Distribution House, 1st ed., 2004, Amman, Jordan.

Mohammed Mostafawi, Theories of Governance and the State: A Comparative Study between Islamic Jurisprudence and Positive Constitutional Law, Al-Hadara Center for the Development of Islamic Thought, 2nd ed., Beirut, Lebanon, 2015.

Ahmed Abdel Hafeez, The State, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt, 2001.

Butros Hallaq (et al.), Introduction to the Media - Managing Media Institutions, Syrian Virtual University, Syria, 2020.

Hassan Al-Bahri, Constitutional Law and Political Systems, Syrian Virtual University, Syria, 2018, p. 2.

Hassan Mustafa Ad Al-Moati, Addiction: Its Causes, Consequences, and Treatment, Quba Publishing and Distribution House, Cairo, Egypt, 2002. Sawsan Shaker, Drugs: Their Psychological, Social, and Health Effects on Youth, University Youth and the Scourge of Drugs, Treasures of Knowledge, 1st ed., Amman, Jordan, 2008.

Sadiq Al-Aswad, Political Sociology, Al-Irshad Press, Baghdad, Iraq, 1973.

Talaat Ibrahim Lutfi, Organizational Sociology, Dar Gharib, Cairo, Egypt, 2007.

Ali Al-Dabbas, The Role of Civil Society Institutions (Associations and Unions) in Promoting Individuals' Right to Public Participation in the Hashemite Kingdom of Jordan, National Center for Human Rights, Jordan, 2018.

Muhammad Jamal Mazloum, Drug Trafficking, Naif Arab University for Security Sciences, 1st ed., Riyadh, Saudi Arabia, 2012.

Muhammad Harbi Hassan, Organizational Science, Directorate of Dar Al-Kutub, Nineveh, Iraq, 1989.

Muhammad Ali Muhammad, Organizational Sociology, Dar Al-Ma'rifa University, 3rd ed., Alexandria, Egypt, 1983.

Nassif Nassar, The Logic of Power - An Introduction Philosophy of the Matter, Dar Amwaj, 2nd ed., Beirut-Lebanon, 2001.

Nabil Saqr, Drug Crimes in Algerian Society, Dar Al-Huda, Algeria, 2006.

Nabil Muhammad Tawfiq Al-Samaluti, The Islamic Approach to the Study of Society, Dar Al-Shorouk, Jeddah, 1980.

Al-Hadi Ali Yusuf Buhamza, Criminal Treatment of Drug Users, Dar Al-Nashr, Al-Tanzieh, 1st ed., Libya, 2004.

Harold Laski, The State in Theory and Practice, translated by Ali Al-Mawla, General Authority for Cultural Palaces, 2nd ed., Cairo-Egypt, 2013.

Ismail Bin Muhammad Bin Abdullah Nouira (et al.), The Role of Civil Society Associations in Local Development, Journal of Knowledge Fields for Social and Human Sciences, Volume (1), Issue (3), Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Ziane Achour, Djelfa, Algeria, 2021.

Omar Ismail Hussein, The Role of the Media in Exposing Administrative and Financial Corruption, a paper presented at the Seventh Annual Scientific Conference of the Integrity Commission. Republic of Iraq - Ministry of Finance - Economic Department, Iraq, 2013.

Marzouq bin Muhammad Al-Asheer, The Function of the Islamic State in the Social Sphere: An Authentic and Applied Study of the Basic Law of Governance, Unpublished PhD Thesis, Department of Sharia Policy - Higher Institute of the Judiciary - Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia, 2006.

Ibtisam Hatem Alwan, The Reality of Civil Society in the Arab World, Journal of Arts, Issue (98), Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq, 2011.

Amani Qandil, The Arab Encyclopedia of Civil Society, The Development of Civil Society in Egypt, Alam Al-Fikr, Volume (27), Issue (3), National Council for Culture, Arts, and Letters, Kuwait, 1999.

Rashid Khadir, The Role of Media and Communication in Activating and Improving the Performance of Associations and Civil Society Institutions in Algeria, Journal of Society and Sports, Volume (4), Issue (2), College of Social and Human Sciences, University of Martyr Hamma Kheder, El Oued, Algeria, 2021.

Shalghum Naim, Building the Nation-State A Perspective on the State-Society Relationship, Algerian Journal of Humanities and Social Sciences, Volume (4), Issue (2), University of Algiers 3, Algeria, 2020.

Abdul Rahman Sufi Othman (et al.), The Role of Civil Society Organizations in Supporting Social Welfare Services in Omani Society: Necessities and Requirements, Journal of the College of Arts and Social Sciences, Volume (2), Issue (5), Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman, 2014.

Issawa Nabila and Issawa Wahiba, The Role of Social Development Institutions in Addressing the Drug Phenomenon, Sociology Journal, Issue (2, Volume (4), Algeria, 2020.

Kamal Mustafa Zabadi, Concepts and Terminology Related to Drugs, Journal of Prevention and Ergonomics, University of Algiers, Issue (3), Volume (6), Algeria, 2012.

Muhammad Jawad Rida, The State and Its New Role in Social Re-Engineering, Cultural Journal, Issue (33), University of Jordan, 1415 AH.

Drifel Saada, "The Role of Associations in Preventing Drug Abuse," accessed on May 20, 2024, available at: Link.

"The State's Economic Functions," accessed on September 7, 2022, available at: https://ar.stuklopechat.com.